

القبيلة والدولة في البحرين تطور نظام السلطة وممارستها (*)

مراجعة: عبد الحليم القطب

الاضطرابات في « الكورة » و « الدوحة » من أعمال قطر ضد احد بن محمد آل خليفة المقيم هناك وكان هذا اثر القاء القبض على مبعوث من البدو مرسل الى البحرين. واستطاع محمد بن خليفة اخاد التمرد في قطر. عمل احمد على التراجع الى خور حسن ودعوة جاسم بن محمد آل ثاني احد مشايخ آل ثاني في الدوحة، الى البحرين للتفاوض معه بشأن ايجاد تنظيم دائم للادارة المحلية في قطر، وما ان وصل جاسم الى البحرين حتى القى القبض عليه واودع السجن، مما اثبت ان سياسة محمد بن خليفة التوفيقية كانت تهدف الى كسب الوقت استعداداً لمهاجمة قطر، ففي شهر تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٨٦٧ قام محمد بن خليفة بالتحالف مع شيخ ابو ظبي بغزو ونهب الكورة والدوحة غزواً لا شفقة فيه ولا رحمة استغاث ضحايا الغزو بالوهابيين مطالبين بالثار، وجاءت نخوة الوهابيين بشن هجمات بحرية متفرقة ضد سفن البحرين.

القبيلة والدولة في البحرين من تأليف الدكتور فؤاد اسحق الخوري يبحث في العمق بتطور نظام السلطة وممارستها في هذه الدولة الخليجية التي لا تبلغ مساحتها اكثر من ٥٥٣ كيلومتراً مربعاً ولا يزيد عدد سكانها على الربع مليون نسمة. الكتاب عبارة عن عشرة فصول وهو دراسة معمقة في التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البحرين خلال انتقالها من مجتمع يقوم اقتصاده على زراعة النخل وصيد الاسماك والغوص على اللؤلؤ الى مجتمع عصفت به مؤخراً صناعة النفط والمؤسسات الاقتصادية التابعة لها.

الفصل الأول:

الفصل الأول من الكتاب هو دراسة عن التجزؤ والتمركز بعد تفصيل تاريخي للصراعات التي دارت في البحرين ووصول آل خليفة الى الحكم والهيمنة البريطانية على هذا البلد الخليجي. يقول المؤلف إنه في عام ١٨٦٧ ظهرت

(*) د. فؤاد اسحق الخوري: القبيلة والدولة في البحرين. معهد الإنماء العربي ١٩٨٣.

بالحكومة - بسيادة القبائل - وبالسيطرة على المصادر الاقتصادية، ولم تخضع احكامها لقانون موحد كما لم تكن لها الاجراءات القضائية أو التشريعية الموحدة هذا بخلاف المحاكم الشرعية أو القضاء الذي تركز في ايدي الفقهاء الذين خضعوا لتعاليم الشريعة المستقاة اولاً من القرآن الكريم وثانياً من الحديث الشريف على اساس الرواية والاسناد . كان حكم الفقهاء يطبق بالتفاهم والاقناع والثقة لا بالقسر والقوة كما كان يطبق العرف وقرارات المجالس القبلية .

الفصل الرابع:

الفصل الرابع من الكتاب هو عن الاستعمار وادخال النظام البروقراطي . ويتناول هذا الفصل تأثير الحكم الاستعماري وانتاج النفط على نظام السلطة ومعطياته الاجتماعية، فكما لوجود الحكم الاستعماري البروقراطي الذي بدل التركيبة القبلية للسلطة وعدل طبيعة التفاعل بين أهل القبائل والفلاحين وسكان المدن بدل النفط النظام الاقتصادي وغير بالتالي التنظيم الاجتماعي المرتبط به .

الفصل الخامس:

الفصل الخامس عن تأسيس الدوائر المختصة وتطورها . يتطلب تشريع القوانين الجديدة اجهزة ادارية جديدة تشرف على تنفيذها، والا أصبحت القوانين اعرافاً لا تختلف عن الممارسات الاجتماعية السائدة . وبهذا المنطق فرضت القوانين الجديدة التي صدرت في البحرين في العشرينات على نظام تأسيس الدوائر والمحاكم المختصة، فأصبح بذلك رؤساء القبائل وقضاة الشرع موظفين اداريين في القطاع العام يتقاضون الرواتب المحددة والفيث الممارسات القطاعية والادارة القبلية التي ارتبطت بتلك الممارسات، واخضعت الحكومة لنظام السلطة الواحدة الذي يعمل نظرياً حسب قوانين موحدة وشاملة . ويبحث المؤلف في هذا الفصل عدة أمور وهي الأسس

اعتبر البريطانيون غزو قطر امراً مخالفاً لنصوص المعاهدة الدائمة للسلام، فأرسلوا في ايلول (سبتمبر) عام ١٨٦٨ ثلاث سفن حربية لتأديب حاكم البحرين، ولما علم محمد بالامر هرب الى قطر تاركاً الامر لاختيه علي، حاكم المنامة وبعد المفاوضات القصيرة الامد، رضخ علي للمطالب البريطانية راضياً بتسليم سفن البحرين الحربية للاسطول البريطاني ودفع غرامة مالية كبيرة . بعهد ذلك احرق البريطانيون قطع اسطول، آل خليفة، وحصلت بعد هذه الفترة قلاقل عديدة انتصرت في نهايتها بريطانيا وهيمنت الدولة الاجنبية على شؤون العلاقات الخارجية وعلى امر الدفاع عن البحرين وحرم حاكم الجزيرة حق امتلاك اسطول حربي، كما حرّمه حق تأجير الارض لأية قوة وحرم الأمراء ايضاً من حقهم الشرعي في النظر بالدعاوى المقامة ضد الاجانب .

الفصل الثاني:

الفصل الثاني من الكتاب عن الحكم القبلي وتنظيم اقتصاده (المجالس القبلية) في البحرين وفي هذا الفصل يشرح المؤلف طبيعة المجتمع والاقتصاد خلال الحكم القبلي الذي تمثل بشكل جيد بحكم عيسى بن علي (١٨٦٩ - ١٩٢٣) وطبعاً هذا لا يعني ان البحرين عرفت الحكم القبلي فقط في عهد عيسى بن علي، لكنها عرفت قبل عهد عيسى بزمان طويل . والمقصود هو أن عهد عيسى يمثل النموذج الافضل لهذا النوع من الحكم في منطقة الخليج .

الفصل الثالث:

الفصل الثالث من الكتاب يشرح عمل المحاكم الدينية في الحكم القبلي، كما يدرس المؤلف في هذا الفصل المجموعات المذهبية الثلاث في البحرين (السنة المديون الذين تبعوا المذهب الشافعي، والسنة القبليون الذين تبعوا المذهب المالكي، والشيعة الذين تبعوا المذهب الجعفري)، ويقول المؤلف إن المجالس القبلية ارتبطت بأمور ثلاث:

تختلف الفئات والطبقات، فزادت بالتالي الشعور الجماهيري بالغبن واللامبالاة.

وكما احدث الاستعمار تغييراً في التنظيم البروقراطي خلق النفط قوة جديدة تعمل لتغيير النظام السياسي.

الفصل السابع:

في الفصل السابع يتحدث المؤلف عن النشاطات السياسية التي تركز في البحرين في الهيئات شبه السياسية كالنوادى الرياضية والثقافية والمآتم الدينية، لا في الاحزاب السياسية والنقابات العمالية الممنوعة، وتشير عبارة الشبه سياسية الى النشاطات التي تخدم اهدافاً سياسية دون أن تكون هي نفسها سياسة المبنى، شأنها في ذلك شأن التنظيمات الرياضية والمهنية والجمعيات الخيرية وغيرها، ويفترض هذا القول امرين:

أولاً أن النوادي والجمعيات والمآتم في البحرين هي بالإضافة الى نشاطاتها التقليدية منابر للعمل السياسي، وثانياً أن انتشارها الكثيف جاء نتيجة لمنع النشاطات السياسية المتمثلة بالأحزاب المنظمة والنقابات العمالية.

فقد ارتفع عدد المآتم خلال العقدتين الأخيرين من بضعة مبان في مدينة النامة الى حوالي ٥٠٠ منتشرة في مختلف المدن والقرى، كما ارتفع عدد النوادي الرياضية والثقافية والجمعيات الخيرية من ٦ الى ١٤١ نادياً وجمعية.

ويتناول المؤلف في هذا الفصل كيفية تأسيس وتطور تنظيم النوادي والمآتم وطرق عملها ووظائفها السياسية.

الفصل الثامن:

والفصل الثامن يبحث في تأسيس هذه الجمعيات وتطورها وتكاثرها وفي التبدل الذي طرأ على وظائفها بسبب تطور صناعة النفط في البلاد في الماضي، فقبل صناعة النفط كان الوجهاء والاعيان يؤسسون هذه الجمعيات والنوادي والمآتم للتباهي والمفاخرة، اما اليوم بعد النفط فقد اخذ الشباب يؤسسون هذه التنظيمات تعبيراً عن وحدتهم الثقافية والدينية وتطلعاتهم السياسية، وبين هذا

الاجتماعية للنظام: البروقراطية - تنظيم الجيش والشرطة - تنظيم الادارة العامة - الاسس الاجتماعية لسياسة التوظيف في القطاع العام.

الواقع ان الفصل الرابع والخامس يشكلان « الخط القاعدي » الذي على أساسه جرت عملية التغيير فيما بعد، إن كان هذا من باب الاصطلاحات الادارية التي طبقت في العشرينات وهذا ما يجتسه المؤلف في الفصلين الخامس والسادس، ام من باب تطور صناعة النفط وتأثيرها في البنية الاقتصادية والانتاجية وهذا ما يجتسه المؤلف في الفصل السابع والثامن.

الفصل السادس:

الفصل السادس عن النفط والتحولات الاجتماعية والاقتصادية. بين المؤلف في هذا الفصل بالتفصيل الخلفية الاجتماعية في ردات الفعل التي ابداهها كل من القبائل والفلاحين وسكان المدن تجاه اصلاح الاداري والتنظيم البيروقراطي وقال: « ان هذه الخلفية الاجتماعية لعبت دوراً هاماً في سياسة التوظيف المتبعة في الادارة والبوليس والمحاكم والبلديات وغيرها من الادارات العامة ».

باختصار سيطر العنصر القبلي وما زال يسيطر على الادارات الحكومية التي لها صفة القضاء والامن كالمعدلية والدفاع والداخلية والأمن العام والقوات الخاصة. وسيطر المدنيون على المراكز ذات الاتجاه التقني والفني. وظل هذا النمط في التوظيف يعمل به بالرغم من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالبحرين مؤخراً.

ولقد احدث انتاج النفط وسوق العمل الذي اوجده تغييراً هائلاً في الاقتصاد والاجتماع. فانتقلت اليد العاملة البحرانية من العمل في زراعة النخيل والغوص على اللؤلؤ الى العمل في القطاع الصناعي التجاري، وقد ساعدت العائدات النفطية على تنمية الخدمات العامة في التربية والصحة والضمان الاجتماعي وساهمت في رفع المستويات المعيشية على اختلاف انواعها، كذلك خلقت هذه العائدات فروقات واضحة بين

فانياً: من استمزاغ الارادة الشعبية وتطبيق مبدأ التمثيل الذي اتبع في المجالس البلدية ومجالس الصحة والتعليم ومن هم في المجلس التأسيسي والمجلس الوطني.

المعروف ان المجلس التأسيسي انشئ سنة ١٩٧٢ بعد نيل البحرين استقلالها (١٩٧١) لاقرار الدستور الذي تضمن انتخاب « مجلس وطني ».

وبالفعل انتخب المجلس الوطني عام ١٩٧٣ لاضفاء الصفة الشرعية على الحكم، ولكن ما كاد المجلس الوطني يؤسس في سنة ١٩٧٣ حتى حلّ في سنة ١٩٧٥.

في الفصلين التاسع والعاشر يتناول المؤلف طبيعة العمل السياسي مع التأكيد على دور القوى الجديدة الفاعلة في المجتمع البحرني، وهذا يُفضي الى القول ان غياب التنظيم السياسي المستديم يحّد من قدرة المعارضة أياً تكن، على مجابهة الحكم لفترة طويلة الأمد. فالمجابهة الطويلة الأمد القائمة على وحدة الموقف عند الفصائل المجزئة تبرز التناقضات الداخلية للقطاع المعارض وتعمل بالتالي على تفككه من الداخل، فلا يتمكن من بلوغ الهدف مهما كان انتشاره في صفوف الشعب واسعاً، وبعد دراسة دقيقة للأزمات والهزات السياسية في البحرين، يمكن القول ان « قبلية » الدولة تقبلت الكثير من التجديد والتحديث في الحكم باستثناء امرين اساسيين: قانون موحد وعام - ونظام سياسي يستمد من التمثيل الانتخابي.

الفصل العاشر:

في الفصل العاشر يفصل المؤلف ذلك فيتحدث عن تغيير نظام السلطة والتفاعل بين الفئات الاجتماعية - وعن التحولات الاقتصادية والاجتماعية وبروز القوى الجديدة - وعن الحكم القبلي وحدود التفاعل الخارجي .

ولقد أثبت الكتاب من خلال هذا الفصل ان الغاية من حل البرلمان تهدف الى المعارضة المنظمة التي قويت واشتد نفوذها عند تأسيس البرلمان بالذات فقد ادخل تأسيس البرلمان الى البحرين نمطاً جديداً في العمل السياسي وشجع

الفصل ان تكاثر هذه الجمعيات والنوادي والمآتم يعبر عن تجزؤ المجتمع في البحرين بالرغم من وحدته الثقافية أو الحضارية بقدر ما يعبر عن اتجاه عام في الحكم.

ويختتم المؤلف هذا الفصل بالقول: « وبسبب غياب الأحزاب السياسية والنقابات العمالية الموسعة العريضة اخذ البحرينيون يبنون النوادي والمآتم وينشئون الجمعيات المهنية المختصة، ولكن بالرغم من تشعب هذه المؤسسات الثقافية الرياضية أو الخيرية والدينية فانه من الممكن تحريكها بشكل تضامني عن طريق الشبكات والحلقات الاجتماعية الصغيرة، غير ان هذا التحرك يبقى سلي الاتجاه وهنا تكمن مشكلة شرعية السلطة في البحرين. التعاون بين فرقاء المعارضة سلمي لعدم وجود انسجام التنظيمي والعقائدي بين الفصائل الرافضة للحكم؛ فالانسجام الذي لا يأتي الا عن طريق العمل السياسي الموسع عبر مؤسسات تمثيلية منظمة تنظيمياً هرمياً، وهذه بدورها ممنوعة، وهكذا تستمر دوامة الشرعية بانتقال الكرة من فريق الى آخر.

الفصل التاسع:

وفي الفصل التاسع يشرح المؤلف وباسهاب عن شرعية السلطة وتأسيس البرلمان وحله.

ولم تكن مسألة الشرعية في البحرين مطروحة قبل ادخال الاصلاحات الادارية في العشرينات اذ كانت مفاهيم السلطة وممارستها، ومفاهيم السلطان والنفوذ والقوة والهيمنة كلها مرتبطة بالتنظيم القبلي المتمثل بالمجالس القبلية وبالتنظيم الديني المتمثل بالمحاكم الشرعية. وكان القسر سبيل الحكم الشرعي ضمن ملك سلطان للحفاظ على سيادة المجموعة أو للسيطرة على المصادر الاقتصادية غنم الحكم وتحكم بالقوم، وبعد الاصلاحات اصبح الفصل بين الاحكام الشرعية والقوانين من جهة وسياسة القسر من جهة ثانية امراً مسلماً به، واستخرجت القوانين من مصدرين اساسيين:

أولاً: من القرارات والاعلانات التي صدرت عن الحكم خلال مرحلة الاصلاح تمثيلاً مع بعض الأعراف السائدة.

الملحة، فإذا ما ارتبطت هذه المطالب بأيديولوجيات القومية العربية فإنها ولا شك تشكل تحركاً هائلاً ضد تنظيمات الحكم القبلي. وهذا ما يفسر لنا تبني الاحكام القبلية سياسة متواضعة بالنسبة للمشاريع العامة والطويلة الامد، مفضلة المشاريع الآتية والاستهلاكية المحتوى كالبناء والطرق والجوارك والعيش الرغيد.

وهنا السؤال الكبير: اذا وظفت اموال النفط في مشاريع انمائية طويلة الامد فإنها تخلق صيغاً جديدة للتفاعل الاجتماعي والسياسي لغير مصلحة الحكم القبلي وإن لم توظف اموال النفط هكذا فيخاف ان ينتهي الذهب الاسود الى ما انتهى اليه «الذهب الاصفر» في العالم الجديد، أي زوال الحضارة التي بنيت لأجل استشاره.

والسؤال الأخير: في أي اتجاه تتحرك البحرين والدول الخليجية المنتجة للنفط؟

الجواب على هذا السؤال يستوجب النظر في الامور الداخلية وتطورها وهذا ما فعله الدكتور فؤاد اسحق الخوري في كتابه. بيد أن الأمر يتطلب النظر أيضاً في احتياجات العالم الصناعي الأوسع.

على قيام تحالفات قوية تعارض الحكم، كتحالقات الدينين واليساريين الامر الذي سيس الامور البسيطة وزادها تعقيداً، وشل بالتالي عمل الادارات التنفيذية.

ويختتم المؤلف كتابه بالقول: «انه ما دامت انظمة الحكم تخضع للسيطرة القبلية فإنه من المستبعد وضع سياسة عامة لاستيعاب العمال العرب أو وضع صيغة وحدوية واضحة مع العلم ان عدم قيام هذه الصيغة لا ينفي وجود التنسيق التعاوني الذي يحتفظ بذاتية كل دولة أو امارة على حدة».

القرار السياسي الذي يقضي بالبقاء على هذه الدول صغيرة كما هي له انعكاسات اقتصادية هامة، فبقاؤها هكذا يفقدها القدرة على تبني المشاريع الانمائية طويلة الامد، ان كان هذا من باب استقرار العمل والعمال أو من باب تجميع الراسمال والسياسة الانمائية.

فالمشاريع الانمائية الطويلة الامد تتطلب يدأ عاملة مستقرة، ولا يمكن ان تستقر اليد العاملة الا اذا اعطيت ضمانات قومية بعيدة المدى، ولكن هذه الضمانات القومية تخلق قطاعاً عمالياً كبيراً، وتزيد بالتالي المطالب العمالية